جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر (لسانيات عامة).
التخصص: لسانيات عامة.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي.

السنة الجامعية: 2023/2022
السداسي الأول.
أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة الثالثة: الخَليلُ بْنُ أحمدَ الفَراهيديّ (100 هـ - 175 هـ).

التعريف بالخليل[1]: هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، عربي من أزد عمان، ولد سنة (100هـ)، وتوفي سنة (175 هـ). وُلِدَ ونشأ وعاش بالبصرة. وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحَدِّثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، فلزم حلقات أستاذيه "عيسى بن عمر" و"أبي عمرو بن العلاء"، كما أكب على ما نُقل من علوم الشعوب المستعربة، وخاصة العلوم الرياضية، وكان صديقا لابن المقفع مواطنه، فقرأ كل ما ترجمه، وخاصة منطق أرسطاليس. كما قرأ ما ترجمه غيره من علم الإيقاع الموسيقي عند اليونان، وحذق هذا العلم حذقا جعله يؤلف فيه كتابا كان الأصل الذي اعتمد عليه إسحاق الموصلي في تأليف كتابه الذي صنفه في النغم واللحون.

وكان الخليل دقيق الاستنباط، ويظهر ذلك جليا في وضعه عروضَ الشعر، ورفعه صرحَ النحو، ورسمه المنهجَ الذي ألَّف عليه معجم "العين" الذي يُعَدُّ أول معجم في العربية.

لم يستغل الخليلُ شهرتَهُ لتحقيق الثراء، كما فعل كثير من معاصريه، واكتفى بكفاف العيش. وفي ذلك يقول النَّضْر بن شميل أحد تلاميذه: «أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال»[2].

1- نشاطه العلمي:

1- 1- اكتشافه علم العروض[3]: اكتشف الخليلُ علم العروض، واستطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه، غير مُبْقٍ لمن جاؤوا بعده شيئا يضيفونه إليه. وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلا رائعا للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره، علما وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، فقد اشتق له تفاعيل خاصة، وأدارها في دوائر كدوائر المهندسين، مستخدما إشارات من النقط والحلقات تصور ما يجري في التفعيلات من زحافات، كما تفسح لأجزائها في التقدم

---

[1] ينظر في ترجمة الخليل: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009، ص45 وما بعدها. والسيوطي، بغية الوعاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1964، 557/1 وما بعدها. والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص47. وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978، 244/2.

[2] القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، 380/1.

[3] ينظر: عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989، ص95 وما بعدها.

والتأخر، بحيث تجمع الأوزان العروضية التي عرفها العرب، وأوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها؛ مما أتاح للعباسيين أن ينظموا على أوزان جديدة أهملها أسلافهم، ولم ينظموا عليها[1].

1- 2- صناعته معجم "العين":

استغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية أيضا في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور؛ إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها، وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، فـ "كتب" -مثلا- يوضع معها: كبت، وتكب، وتبك، وبكت، وبتك. وبذلك حصر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية، مميزا بين ما استعملته العرب منها، وما أهملته ولم تنطق به، على نحو ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة[2].

1- 2- 1- ترتيب مواد معجم "العين": رتَّب الخليل المواد في معجمه حسب مخارج الأصوات ومواقعها من الجهاز الصوتي، وهي: الحلق، واللسان، والفم، والشفتان، بادئا بحرف العين، وبه سماه. وهو صنيع يلتقي فيه بصنيع الهنود في ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية، وربما عرف ذلك من بعض نازلتهم في موطنه، وهي في معجمه مرتبة على هذا النحو[3]: العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف، الكاف، الجيم، الشين، الضاد، الصاد، السين، الزاي، الطاء، الدال، التاء، الظاء، الذال، الثاء، الراء، اللام، النون، الفاء، الباء، الميم، الياء، الواو، الألف.

وهو ترتيب أساسه كما ذكرنا آنفا مخارج الأصوات ومدارجها، وهي عنده سبعة عشر مخرجا، موزعة على: الجوف، والحلق، وأول الفم، ومناطق اللسان، وحافته، وطرفه، والثنايا، والشفة السفلى، والشفتين.

وجديرٌ بالذكر أن من القدماء من رأى بِأن مادة هذا المعجم ليست من عمله، وإنما هي من عمل تلميذه "الليث بن نصر"، باسطين في ذلك أدلة قوية[4]، غير أنهم اتفقوا على أنه هو الذي رسم منهجه له، لِمَا لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذي رسمه، وقيام المنهجين جميعا على أساس نظرية التباديل والتوافيق الرياضية.

ويبدو أن الخليل قد عرف المباحث الصوتية عند الهنود، وكانت قد نمت عندهم نموًّا واسعا، وأضاف على ضوئها مادة صوتية غزيرة، نقل منها تلميذه "سيبويه" (ت: 180 هـ) في كتابه نُقولا كثيرة، كما نقلت منها الكتب المتأخرة[5].

وهي ترد إلى ثلاثة جوانب:

أ) ذوق أصوات الحروف عن طريق فتح الفم بألف مهموزة يليها الحرف المذاق ساكنا، فيقال في الباء: أبْ، وفي التاء: أتْ، وهلم جرا[6]. وبذلك يتضح صوت الحرف بالوقوف عليه ساكنا والمكث عنده قليلا، بخلاف ما لو وُصِل بحرف بعده، فإننا حينئذ لا نتمكن من إشباع الصوت؛ إذ نتهيأ للنطق بصوت الحرف التالي له.

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ص31.

[2] ينظر: مقدمة كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، (د ط)، (د ت)، ص9 وما بعدها.

[3] ينظر: المصدر نفسه.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط3، (دت)، 1/ 77 وما بعدها.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص32.

[6] ينظر: مقدمة كتاب العين، 1/ 47.

ب) وصف الأجراس الصوتية للحروف من همس، وجهر، وشدة، ورخاوة واستعلاء، واستفال، مما يتناثر في صحف كتاب سيبويه، وجعله ذلك يقف عند أصوات الحركات وما يداخلها من إمالة وروم وإشمام.

- الإمالة: هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء من غير قلب خالص.

- الرَّوْم: حركة مختلسة ضعيفة. أما الإشمام، فهو أن تذيق الحرف الضمة أو الكسرة بحيث لا تكاد تُسمَع، وإنما تُرَى في حركة الشفة، فهو أقل من الروم همسا وخفة.

ج) ما يحدث للصوت في بنية الكلمة من تغير يفضي إلى القلب، أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام.

د) أدخل على النقط أو الإعجام التشديد والهمزة والرَّوْم، والإشمام[1]، محاولا صياغة شكل الأصوات صياغة دقيقة.

هـ) اخترع رسما للهمزة؛ إذ لم يكن لها رسم في الخط العربي، فرمز لها برأس عين (ء).

و) اخترع علامات الضبط التي لا نزال نستعملها إلى اليوم؛ إذ أخذ من حروف المد صورها مصغرة للدلالة عليها، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوقه[2].

2- **<u>جهوده النحويّة والصرفيّة:</u>** اكتشف الخليل قوانين اللسان العربي في النحو والتصرف، وفيما عدا معجم "العين"، فإنه لم يترك فيها كتابا جامعا، إنما ترك – إن صح ما ذكره المترجمون له- كتابات فرعية، كتاب "الشواهد"، وكتاب "العروض"، وكتاب "النقط والتشكيل"، وكتاب "النّغم"، وكتاب في "العوامل". ويظن القفْطي أنه منحول عليه[3].

ولئن لم يترك الخليل في النحو والتصريف كتابا مأثورا يضم فروعهما وشعبهما الكثيرة، فقد نقل معارفه وآراءه تلميذه "سيبويه" الذي نقل في كتابه كثيرا آرائه النحوية والصرفية، وكأنه لم يترك له رأيا مهما يتصل بقواعد العِلْمين ومسائلهما إلا دوّنه، حتى قال القدماء: إن كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل، وعبروا عن ذلك بعبارات مختلفة، من مثل قول ثعلب: «الأصول والمسائل في الكتاب للخليل»[4]. ويقول أبو الطيب اللغوي في سيبويه: «وهو أعلمُ الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[5]. ويقول السيرافي: «وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل؛ وكل ما قاله سيبويه:"وسألته" أو "قال" من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل»[6].

وكل من يقرأ كتاب سيبويه يحس في وضوح بما قاله ثعلب من أن الأصول وأمهات المسائل النحوية والصرفية من عمل الخليل.

---

[1] أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط2، 1997، ص6.

[2] نفسه، ص7.

[3] القفطي، إنباه الرواة، 381/1.

[4] نفسه، ص347.

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، ص73.

[6] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، (د ط)، (د ت)، ص31.

وإن كان الخليل قد سُبِقَ في النحو والتصريف بخطوات مهمة، وخاصة عند ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، إلا أنه هو الذي رفع قواعدهما وأركانهما بضبط مصطلحاتهما، ورسم قواعدهما، وتشعيب فروعهما. ونستطيع أن نقول في إجمال: إن مُجمَل ما وضعه سيبويه في كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما، إنما هو من صنيع أستاذه. ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال في العلمين وتتميم، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما، إنما هو الخليل[1].

2- 1-<u>علم النحو</u>: تتضح آراء الخليل النحوية في كتاب تلميذه سيبويه الذي نقلها عنه، حيث تدور في الكتاب مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما، من مثل: المبتدأ والخبر، و"كان" و"إنّ" وأخواتهما، والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل، والمفاعيل على اختلاف صورها، والحال والتمييز، والتوابع، والنداء والندبة والاستغاثة والترخيم، والممنوع من الصرف، وتصريف الأفعال والمقصور والممدود، والمهموز والمضمرات، والمذكر والمؤنث، والمعرب والمبني...

وهو الذي سمى علامات الإعراب في الأسماء باسم **الرفع والنصب والخفض**، وسمى حركات المبنيات باسم **الضم والفتح والكسر**، أما سكونها فسماه **الوقف**، وسمى الكسرة غير المنونة في مثل: مررت بعبدِ اللهِ باسم **"الجر"**، كما سمى السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم "**الجزم**"[2].

وكان يرى أن **الألف والياء والواو في التثنية وجمع المذكر السالم هي نفس حروف الإعراب**[3]. كما كان يرى أن **أسماء الأفعال مبنية** ولا محل لها من الإعراب، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل[4].

2- 2- <u>علم التصريف</u>:

2- 2- 1- <u>المجرد والمزيد</u>: قسم الخليل الكلمة إلى مجردة ومزيدة، ملاحظا أن المجردة لا تزيد على خمسة، ولا تقل عن ثلاثة[5].

2- 2- 2-<u>الميزان الصرفي</u>: وضع للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفي المشهور. وقد اتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجردة أصلا هو "فعل"، وأضاف إليها لاما في وزن الرباعي المجرد مثل: جعفر، فوزنه: "فَعْلَلْ". ولامين في وزن الخماسي المجرد مثل: سَفَرْجَل، فوزنه: "فَعَلَّل".

أما الكلمات المزيدة، فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة، وتجمعها حروف كلمة "**سألتمونيها**"، وقد رأى أن تنطق في الميزان بلفظها؛ ليمتاز الأصلي من المزيد، فمثلا: "أَكْرَمَ" وزنها "أَفْعَلَ"، و"تَكَرَّمَ" وزنها "تَفَعَّلَ". و"انْتَصَرَ" وزنها "افْتَعَلَ"، و"انْكَسَرَ" وزنها "انْفَعَلَ"...[6]

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص34.

[2] ينظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1989، ص65-66.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص130-131. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،دار الطلائع، القاهرة،(د ط)، 2009، المسألة (3)، 1/ 47 وما بعدها.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب، 571/2.

[5] الخليل، العين، 1/ 49.

[6] وردت أوزان المجرد والمزيد مفرقة في أبواب معجم العين.

2- 2- 3- <u>وضع قوانين الإعلال والقلب</u>: ومنها:

- **صيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف** مثل: مَقُول ومَبِيع، فقد كان يرى أن "واو مفعول" الزائدة هي المحذوفة من الصيغتين؛ لأن الزائد أولى بالإعلال من الأصلي، وبذلك يكون وزن الكلمتين عنده "مَفْعُل" و"مَفْعِل"، بينما يذهب بعض النحاة الذين خالفوه إلى أن عين صيغة اسم المفعول هي المحذوفة، وأن وزنهما لذلك: "مَفول"[1].

- **صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز**، مثل: "جائي" من جاءَ، حيث كان يرى أنه حدث في الصيغة قلب؛ إذ قدمت "ياء" لفظة "جائي" على الهمزة، وذلك أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثي تقلب عينه همزة مثل: سائِل، فلو لم تقدم الياء، لأدى ذلك إلى انقلابها همزة وأن تجتمع همزتان في كلمة واحدة، وهو شيء تكرهه العرب في لغتها؛ ومن أجل ذلك قدر حدوث قلب في الصيغة، فأصبحت "جايئ": "جائي"، وذلك مما جعلها تُعَلُّ إعلال كلمة قاضٍ، فأصبحت "جاءٍ". ودعم رأيه في هذا الإعلال والقلب بقياس كلمة "جاءٍ" على كلمة "شاكٍ" في قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ***شَاكٍ سِلَاحِي فِي الحَوَادِثِ مُعْلَمُ

فإنه قدم الكاف على الهمزة في الصيغة الأصلية لكلمة "شاك"، إذ أصلها: "شائك"، فأصبحت "شاكئ" ثم أعلها فأصبحت "شاكٍ" ووزنها إذن "فَالِع"، لا "فاعِل"[2].

- **كلمة "أَشْياء":** جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف، مع أنها جمع "شَيْء"، وصيغة جمعها وهي "أَفْعال" لا تمنع من الصرف، ومن أجل ذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب، وأنها ليست على وزن "أَفْعال" كما يتبادر، فقد جُمعت "شَيْئاء" على وزن "فَعْلاء" الممنوع من الصرف، مثل "خَضْراء" بعلة ألف التأنيث الممدودة. فالكلمة إذًا اسم جمع، لا جمع، وحدث فيها قلب مكاني، إذ قدمت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة على فائها، وبذلك أصبح وزنها "لَفْعاء"، لا "فَعْلاء". وظلت ممنوعة من الصرف. واستدل الخليل على رأيه بأن الكلمة تجمع على "أَشاوَى"، كما تجمع "صَحْراء" على "صَحارَى"، وأصلها عنده "أَشَايا"، فأبدلت الياء واوا[3].

2- 2- 4- <u>النحت</u>: وعلى هذا النحو من التحليل للقلب والإعلال في الأمثلة السابقة، كان الخليل يحلل تحليلا واسعا عبارات اللغة، كما كان يحلل أدواتها، وصيغها اللفظية تحليلا جعله يلتفت فيها إلى النحت، وأن من الممكن أن تكون الكلمة استُخلصت من كلمتين، من ذلك **اسم الفعل "هَلُمَّ"**، فإنه ذهب إلى أنه مركب من "ها" للتنبيه وفعل "لُمّ" أي: لُمَّ بنا، ثم كثر استعمال الصيغة، فحذفت الألف من "ها" تخفيفا؛ لأن اللام بعدها، وإن كانت متحركة، فإنها في حكم الساكنة، وكأنها حذفت لالتقاء الساكنين فصارت "هَلُمَّ"[4].

ومن ذلك تحليله للفظة **"مَهْما" الشرطية**، فقد كان يرى أن أصلها "ما"، ثم دخلت عليها "ما" التي تدخل على أخواتها الشرطيات، مثل: "أَيْنَما"، واستُقبح التكرار في "ما ما"، فأبدلت الألف الأولى هاء؛ لأنها من مخرجها، وحسن اللفظ بها. قال سيبويه: «وسألت الخليل عن "مَهْمَا"، فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لَغْوًا، بمنزلتها مع "متى" إذا قلت: مَتَى ما تَأْتِنِي، آتِكَ، وبمنزلتها مع "إِنْ" إذا قلت: إنْ ما تَأْتِنِي، آتِكَ، وبمنزلتها مع "أَيْنَ" كما قال سبحانه وتعالى:

---

[1] ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت)، 2/ 66.

[2] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972، 3/ 466، و4/378.

[3] نفسه،4/ 380 – 381.

[4] ابن جني، الخصائص، 3/ 35.

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[النساء/78]...ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون "مَهْ" كـ "إِذْ" ضُمَّ إليها "ما"»[1].

ومن ذلك **"لَنْ" الناصبة للمضارع**، فأصلها عنده: "لا أَنْ"، وحُذفت الهمزة تخفيفا؛ لكثرة دوران الصيغة في الكلام، على نحو حذفها في مثل: "خُذْ" و"كُلْ" و"مُرْ" و"سَلْ". ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها، أو بعبارة أخرى: حذفت لالتقاء الساكنين[2].

ومن ذلك **تحليله لكلمة "لَيْسَ"** فأصلها عنده: «لا أَيْسَ"، فطرحت الهمزة وألصقت اللام بالياء. «قال الخليل: معناه: لا أيس، فطُرِحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللاّم بالياء، ودليلُه: قولُ العَرَبِ: ائتني به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو»[3].

لقد امتاز الخليل بحس لغوي دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات والألفاظ فقها لم يبلغه أحد من معاصريه. ومن ذلك ملاحظته حكاية العرب لصوت الجُنْدُب بقولهم: "صَرَّ"، وحكايتهم لصوت البَازِيّ بقولهم: "صَرْصَرَ"، فقد قال: إنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومَدًّا فقالوا: صَرَّ، بينما توهموا في صوت البازي تقطيعا، فقالوا: "صَرْصَرَ"[4].

3- <u>العوامل والمعمولات</u>: من يقرأ كتاب سيبويه يتبيّن له أن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاما، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور.

فقد ذهب الخليل إلى أنه لا بدّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلهما الأسماء المبنية.

والعامل عادةً ما يكون لفظيّا، مثل: المبتدأ، وعمله في الخبر الرفع. والفعل وعمله في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب.

وقد يكون العامل معنويا على نحو ما نص تلميذه سيبويه في باب المبتدأ؛ إذ جعله معمولا للابتداء.

ولنستعرض بعض المسائل التي عالجها الخليل في باب العامل والمعمول.

3- 1- <u>الحروف والأدوات</u>: ومن العوامل أدوات وحروف، منها ما يجزم الفعل، وهي: "لَمْ" وإنْ" وأخواتهما، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده، وهي: "أَنْ" و"لَنْ" وبابهما. ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل، وهي: "إنّ" وأخواتها. يقول سيبويه: «زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلتَ: كانَ أخاك زيدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول: "كأنَّ أخوك عبدَ الله" تريد: كأنَّ عبدَ اللهِ أخوك؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في كان، ومن ثم فرقوا بينهما، كما فرقوا بين "ليس" و"ما"، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب،3/ 59 - 60.

[2] نفسه، 3/ 5. وابن جني، الخصائص، 3/ 151.

[3] الخليل، العين، 7/ 300.

[4] ابن جني، الخصائص، 2/ 152.

[5] سيبويه، الكتاب، 131/2.

3- 2- إلغاء عمل العامل: قال: إذا دخلت "ما" على "إنّ" هي وأخواتها كُفَّت عن العمل أو ألغي عملها، ما عدا "ليت"؛ فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل، إذا وليتها "ما"، نحو قول النابغة:

قَالَتْ: أَلَا **لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ** لَنَا***إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ، فَقَدِ

فقد رُوي بنصب الحمام ورفعها[1].

وفي ذلك ما يؤكد أن الخليل هو صاحب فكرة الإلغاء والإعمال في العوامل، لا في باب "إنّ" وحده، بل أيضا في باب "ظنّ" وأخواتها وغيره من الأبواب[2].

3- 3- حروف الجر الزائدة: والخليل هو الذي فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملا لفظيا فيما بعدها، بينما ينبغي ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه. يقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[الرعد/43]: إنما هو كفى اللهُ بالرفع، ولكنك لما أدخلت الباء عملت[3].

3- 4- "إنْ" الشرطية: وكان يذهب إلى أن "إنْ" الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله، وكان يقول: إنها هي أم الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة؛ لأنها لا تخرج عن بابها، بينما غيرها يفارق الباب، مثل "مَنْ"، فهي تأتي شرطية وتأتي استفهامية مثلا. ومعروف أن جواب الشرط إمّا أن يكون فعلا، وإذن لا يحتاج إلى رابط يربطه بما قبله، وإمّا أن يكون جملة اسمية، وحينئذ لا بد له من الفاء، ولاحظ أن "إذا" الفجائية قد تَسُدُّ مَسَدَّها في الربط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم/36][4].

وعرض سيبويه لما انجزم بالأمر في مثل: "ائتني آتك". وبالنهي في مثل: "لا تَفْعَلْ، يَكُنْ خَيْرًا لك". وبالاستفهام في مثل: "أَلَا تَأْتيني، أُحَدِّثْكَ"؟... ثم نُقل عن الخليل أنّ كل هذه الصيغ فيها معنى "إنْ" الشرطية؛ لأن القائل إذا قال: "ائتني، آتك" فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان، آتك، وهكذا الصيغ التالية. وجعل من ذلك قوله عز وجل: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾[الصف/10- 11]، فلما انقضت الآية قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بجزم المضارع[5].

3- 5- حذف العامل: والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة، وكثيرا ما يحذف المبتدأ العامل في الخبر؛ طلبا للإيجاز. ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف، مثل: مَرَرْتُ بِهِ المسكينُ، أي: هو المسكينُ، ومثل: إنه -المسكينُ- أحمقُ، أي: هو المسكينُ أيضا[6].

ومواضع حذف الفعل الناصب للمفعول كثيرة، منها ما يجوز فيه الحذف والإضمار لقيام القرينة، نحو قول الشاعر:

أَلا **رَجُلًا** جَزاهُ اللهُ خَيْرًا***يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ[7]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 137، وما بعدها.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص38.

[3] سيبويه، الكتاب، 1/ 92.

[4] نفسه،3/ 64.

[5] نفسه، 3/ 94.

[6] نفسه،2/ 76.

[7] مُحَصِّلة: تُحَصِّلُ الخيرَ لصاحبها.

إذ جعل تقديره: ألا تروني رجلًا هذه صفتُه، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى[1].

وقد يحذف وجوبا على نحو ما هو معروف في التحذير والاختصاص.

ومن مواضع حذف العامل أيضا المدح والذم، كما في الآية الكريمة: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[النساء/162]، فقد جاءت كلمة "وَالمُقِيمِينَ الصَّلاةَ" بالنصب، ولو كانت معطوفة على ما قبلها، لكان حقها الرفع، ويقول الخليل: إنها منصوبة بفعل محذوف قصدا للثناء والتعظيم، كأنه قيل: اذْكُرْ أَهْلَ ذاك واذْكُرِ المُقيمينَ. ويقول: وهذا شبيه بقولهم "أي: في الاختصاص": إنّا بَنِي فُلَانٍ نَفْعَلُ كذا؛ لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدري بأنهم من بني فلان، وإنما يذكرون ذلك افتخارا. ويعلق على قول أمية بن أبي عائذ:

وَيَأْوي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ***وَشُعْثًا مَراضيعَ مِثْلَ السَّعالي

فيقول: إنه نصب "شُعْثًا" بإضمار فعل لا يصح إظهاره؛ لأن ما قبله دل عليه، فوجب حذفه على ما يجري عليه تعبيرهم في الذم والمدح[2].

وتحذف حروف الجر أحيانا، وهي تحذف قياسا مع "أَنَّ" و"أَنْ" وصلتهما في مثل قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران/18]، وقولك: "أَرْغَبُ أَنْ أَراكَ". فالتقدير: **شهد الله بأنه، وأرغب في أن أراك أو عن أن أراك.**

وكان الخليل يذهب إلى أنهما وصلتهما منصوبان على تقدير نزع الخافض[3].

3- 6- حذف المعمول: على نحو ما تحذف العوامل تحذف المعمولات، فالخبر قد يحذف، ويكثر حذف المفعول به، إذا قامت قرينة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى، وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾[الضحى/6-7-8]، فقد حذف المفعول به "ك" الخطاب، في: آوى، وهدى، وأغنى.

وكان يذهب إلى أن الحذف في بيت الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتاةِ بِمَنْزِلٍ***فَأَبِيتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرومُ

ليس على إضمار "أنا" مع المرفوعين في الشطر الثاني، أي: أنا لا حَرِجٌ ولا مَحْرومُ، وإنما هو على سبيل الحكاية، أي: فَأَبيتُ بِمَنْزِلَةِ الذي يُقالُ لَهُ: لا حَرِجٌ ولا مَحْرومُ[4]. وواضح أنه جعل الجار والمجرور محذوفين هما وما يتبعهما.

ومما خرّجه على الحكاية أيضا قولهم: "اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ" (بضم أيُّ)، كأنهم قالوا: اضرب الذي يقال له: أيُّهم أَفْضَلُ[5]، وبذلك يكون المفعول به محذوفا.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 308.

[2] نفسه،2/ 66.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991، 2/ 603.

[4] سيبويه، الكتاب، 2/ 84-85.

[5] نفسه، 2/ 399.

وكان يذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه، وجعل من ذلك قولهم: "لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الحِمارِ"، فهو يرى أن كلمة "صَوْتُ الحِمارِ" صفة للصوت، بتقدير "مِثْلُ" أي: إنها حُذفت وأقيم المضاف إليه مقامها، وأصل التعبير: "له صوتٌ مثْلُ صَوتِ الحِمارِ"[1].

3- 7- تخريج ما خالف القاعدة: مما يتصل بالعوامل والمعمولات كثرة تحليله للعبارات، وكثرة تخريجه لها إذا اصطدمت بالقواعد، وكثرة إدلائه بوجوه مختلفة من الإعراب في لفظة واحدة، فمن تحليله للعبارات:

- **تحليله لصيغة التعجب** في مثل: "مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ!"، فقد ذكر أنه بمنزلة قولك: شَيءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ، ودخل "ما" معنى التعجب، ويقول: إنه تمثيل ولم يتكلم العرب به[2]، ومن ثم قال النحاة: إن "ما" نكرة تامة بمعنى "شيء" وأعربوها مبتدأ، والجملة بعدها خبرا.

ومن ذلك تحليله للفظة "اللَّهُمَّ" في النداء، فقد كان يقول: إن الميم في آخرها بدل من "يا"[3]؛ ولذلك لا يجمع بينهما. وقد وردت "يا اللَّهُمَّ" بالجمع بين الياء والميم اضطرارا في الشعر، ومنه قول الراجز:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا

أَقُول يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[4]

- **الحال المعرفة**: كان الخليل كلما اصطدم مثالٌ أو تعبيرٌ بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلا، ولعل خير ما يصور ذلك "الحال"، فقد وضع له قاعدة التنكير المعروفة، فلا بد أن يكون نكرة، ولا يصح أن يكون معرفا بالألف واللام ولا مضافا، فلا يقال: "كَلَّمْتُهُ المُسْتَبْشِرَ"، تريد: "كَلَّمْتُهُ مُسْتَبْشِرًا"، ولا يقال: "كَلَّمْتُهُمْ مُسْتَبْشِريهِمْ"، تريد: " كَلَّمْتُهُمْ مُسْتَبْشِرينَ".

وقد جاءت عبارات على لسان العرب معرفة، ومضافة وموضعها حال، من ذلك: "أَرْسَلَهَا العِراكَ" أي: مُعْتَرِكَةً، و"مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمَّاءَ الغَفيرَ" أي: جَمًّا غَفيرًا. وخرَّج الخليل ذلك على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نيّة طرح الألف واللام، وكأنهم قالوا في المثل الأخير: "مَرَرْتُ بِهِمْ قاطِبَةً، ومررت بهم طُرًّا"[5] أي: جميعًا.

ومن ذلك: "مررتُ به وحدَه، ومررتُ بهم وحدَهم". وما جاء في لغة أهل الحجاز من قولهم: "مررتُ بهم ثلاثَتَهُمْ وأَرْبَعتَهُمْ، وكذلك إلى العشرة"، و"مررت بهم قَضَّهم بقضيضهم". وخرّج الخليل المثال على معنى التَّفَرُّد، فكأن القائل قال: مررت به منفردا، أو بهم ومنفردين[6].

3- 8- اختلاف وجوه الإعراب: لعل الخليلَ أولُ من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات؛ إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها، وتتضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب، على نحو:

- **باب النعت**، إذا كان في تعظيم أو مدح أو ذم، فقد كان يجيز فيه الإتباع لسابقه، والقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعولا به لفعل محذوف، نحو: الحمدُ للهِ **أهلَ** الحمد؛ إذ يجوز جرّ **"أهلِ"** على أنها نعت، ويجوز

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 361.

[2] نفسه، 1/ 72.

[3] نفسه، 2/ 196.

[4] ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988، ص83.

[5] سيبويه، الكتاب، 1/ 375.

[6] نفسه، 1/ 373.

رفعها **"أهلُ"** على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره "هو". ويجوز نصبها **"أهلَ"** على المدح بتقدير فعل لا يجوز إظهاره "أمدح"[1].

- **جواز النعت والحال**: نقل عنه سيبويه في قولهم: "هذا رجلُ صدقٍ معروفٌ صلاحُهُ" أنه يجوز في كلمة "معروف" أن تكون نعتا لـ "رجل"، وأن تكون حالا منصوبة، كأن كلمة "رجل" نالها شيء من التعريف بإضافتها إلى "صدق"، فيُقال: "هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُهُ". كما جوّز أن تكون خبرا مقدما لكلمة "صلاحه"[2].

وعلى هذا النحو، كان الخليل يُكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات، كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها، وهو في تضاعيف ذلك يحلّل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير.

ومن طريف تفسيراته ما ذكره سيبويه من أنه سأله عن قوله تعالى:﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ﴾[الزمر/64]، فإن ظاهر العبارة أن "غَيرَ الله" منصوبة بـ"تأمروني"، وفي ذلك فساد واضح في المعنى، فأجابه بأن "غير" منصوبة بـ "أعبدُ"، وتأمروني غير عامل فيها، كقولك: "هو يقول: ذاك بلغني"، فبلغني لَغْوٌ، وكذلك تأمروني، وكأنه قال: فيما تأمروني[3].

4-السماع والتعليل والقياس: اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السماع والتعليل والقياس.

4- 1- السماع (النقل): عرفه ابن الأنباري بقوله: «النّقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»[4].

وقد اعتمد الخليل في السماع على نَبْعَيْنِ كبيرين:

أ- **النقل عن قراء الذكر الحكيم**، وكان هو نفسه من قرائه وحَمَلته.

ب- **الأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم**؛ ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدثهم، ويشافههم، ويأخذ عنهم الشعر واللغة. ويروى أن الكسائي سأله، وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[5].

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه. ويظهر أنه هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللّحن يدخل على ألسنتهم.

وكل ما نقله الخليل من كلام العرب إنما يراد به أن يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده، فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى إلقاء، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم. فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة؛ إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 62 وما بعدها.

[2] نفسه، 2/ 92.

[3] نفسه، 3/ 100.

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص81.

[5] القفطي، إنباه الرواة، 2/ 258.

العرب، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذا، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل على نحو ما مر بنا آنفا.

وقد مكّنه استقراؤه للغة العرب من أن تستقر في نفسه سليقتهم؛ ممّا مكّنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية. ويكفي أن نمثل لذلك بهذين المثالين:

أ) ملاحظته أن "إِنْ" الشرطية إذا وليها مضارع مجزوم لم يحسن دخول لام اليمين في الجواب، فلا يقال: "إِنْ تَأْتِنِي، لَأُكْرِمَنَّكَ"؛ لأن اللام تعوق "إِنْ" عن العمل، وقد ظهر عملها في فعل الشرط. أما إذا كان فعل الشرط التالي لها ماضيا، فإن عملها لا يكون حينئذ ظاهرا فيه؛ ولذلك يجوز دخول لام اليمين على جوابها، فيقال: "إِنْ أَتَيْتَنِي، لَأُكْرِمَنَّكَ".

ويعلق الخليل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر، من مثل الآية: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[الأعراف/23] بخلاف قوله جل وعز:﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[هود/47]؛ لأن "إِنْ" عملت في فعل الشرط، فوجب عملها في الجواب، ويستدل أيضا بقول زهير:

وَإِنْ أَتاهُ خَليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ***يَقولُ: لَا غَائِبٌ مالي، وَلَا حَرِمُ

فقد توقف عملها في الجواب؛ لأن فعل الشرط ماضٍ[1].

ب) منع العلم من الصرف إذا كان على وزن "فَعْلَان" مثلثة الفاء والنون فيه زائدة، مثل: عُثْمان وغَطَفان، يقول سيبويه: «وسألته عن رجل يسمى "دِهْقان" فقال: إن سميته من التَّدَهْقُنِ، فهو مصروف ... وإن جعلته من الدَّهْق لم تصرفه ... وسألت الخليل عن رجل يسمى "مُرَّانًا"، فقال: أصرفه؛ لأن المُرَّانَ إنما سمي للينه، فهو "فُعَّال" كما يسمى الحُمّاضُ لحموضته وإنما المرانة اللين. وسألته عن رجل يسمى "فَيْنانا" فقال: مصروف، لأنه "فَيْعال"، وإنما يريد أن يقول: لشِعْره فُنونٌ كأفنان الشجر. وسألته عن ديوان فقال بمنزلة قيراط؛ لأنه من دَوَّنت. وسألته عن رُمّان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر؛ إذ لم يكن له معنى يعرف. وسألته عن سعدان والمرجان فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل: سَرْداحٍ و فَعْلالٌ إلا مُضعَّفا»[2].

وواضح من خلال هذه التعليلات أنه يعتمد في أحكامه على محفوظاته اللغوية، وهي محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها.

4- 2- <u>التّعليل</u>: كان الخليل يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم، وفي ذلك يقول الزبيدي: إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[3].

وقد لفت كثرة ما كان يورده في النحو من علل انتباه بعض معاصريه، فسأله: أَعَنِ العرب أخذتَ هذه العلل، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفتْ مواقعَ كلامها وقام في عقولها عللُه، وإن لم يُنقَل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له (أخرى)، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظام والأقسام، وقد

---

[1] سيبويه، الكتاب، 3/ 66.

[2] نفسه، 3/ 218.

[3] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص47.

صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا؛ لعلة كذا وكذا ...فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علّلته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها»[1].

4- 2- 1- نماذج من علل الخليل:

- **الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال والحروف**، والطرفان لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة. أما الأسماء، فإنها تبنى حين تعترضها علة شَبَهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أُعرب المضارع لشَبَهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون، مثل: أَخْرُجُ ومُخْرِج، وأَكْتُبُ وكاتِب.

وقد ظلت الحروف مبنية على أصلها؛ لأن شيئا منها لا يشبه الاسم[2].

- **عدم دخول الألف واللام على المنادى**، إذ لا يصح أن يقال: "يا الحارثُ" مثلا، بل لا بد أن يقال: "يا أيُّها الحارثُ" بتوسط "أَيُّ"، يقول: إن الألف واللام، إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبَل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال: "يا رجلُ" فمعناه كمعنى: "يا أيُّها الرّجلُ"، وصارت معرفة؛ لأنك أشرت إليه، وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما كما استغنيت بقولك: "اضْرِبْ" عن "لِتَضْرِبْ"، وكما صار المجرور "بالكسرة" بدلا من التنوين "أي: في حالة الإضافة"، وكما صارت الكاف في "رَأَيْتُكَ" بدلا من "رَأَيْتُ إِيَّاكَ". وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، لم يجعلوه واحدا من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء، ومما يدلك على أن يا فاسقُ معرفة قولك: يا خَباثِ ويا لَكاعِ ويا فساقِ، تريد يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ويا لَكعاءُ، فصار هذا اسما لهذا كما صارت جَعارِ اسما للضّبُع، وكما صارت حَذامِ ورَقاشِ اسما للمرأة، وأبو الحارث اسما للأسد"[3].

- **الحال المؤَكّدَة**: امتاز الخليل بدقته في التعليل؛ مما جعله يتنبه إلى مواقع الكلم في العبارات واستعمالاتها الدقيقة، ونضرب مثلا لذلك تفرقته الدقيقة بين قولك: "هو زيدٌ مَعْروفًا"، و"هذا عبدُ اللهِ مُنْطَلِقًا". فـ"معروفا" و"منطلقا" كلاهما حال، ولكن الحال الأولى مؤكدة، ولا يأتي وراء "هو" في الصيغة الأولى إلا مثل هذه الحال المؤكدة، مثل: "هو الحقُّ بَيِّنًا ومَعْلومًا"؛ ومن أجل ذلك لا يصح أن تقول: "هو زيد منطلقا"؛ لأن الانطلاق لا يؤكد هوية الشخص وماهيته، فلا يصلح لأن يكون مؤكدا، كما تصلح الصفة العامة التي تفيد مدحا أو تهديدا وما إلى ذلك[4].

3-القياس: عرفه ابن الأنباري بقوله: «هو في عُرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع...»[5].

لا نكون مبالغين إذا قلنا بأن أقيسة الخليل كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو العربي. وهذه نماذج منها:

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66.

[2] نفسه، ص77.

[3] سيبويه، الكتاب، 2/ 198.

[4] نفسه، 2/ 77 – 78.

[5] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص93.

- **المنادى**: من النماذج التي تبيّن القياس عند الخليل رفع المنادى إذا كان مفردا، ونصبه إذا كان مضافا أو نكرة غير مقصودة، وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه، وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف. ويظهر ذلك في هذا الحوار بينه وبين تلميذه سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: "يا عبدَ اللهِ" و"يا أخانا"، والنكرة حين قالوا: يا رَجلًا صالحًا"، حين طال الكلام، كما نصبوا: هُو قَبْلَكَ، وهُوَ بَعْدَكَ. ورفعوا المفرد كما رفعوا: "قَبْلُ" و"بَعْدُ" وموضعهما واحد، وذلك قولك: "يا زيدُ"، و"يا عَمْرُو". وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في "قَبْلُ". قلت: أَرأيتَ قولهم: "يا زيدُ الطويلَ"، علام نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصِبَ؛ لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصْبا على "أَعْني". فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو، إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألستَ قد زعمتَ أن هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلِمَ لا يكون كقوله: لَقَيْتُهُ أمسِ الأَحْدَثَ؟ قال: من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته. قلت: أفرأيت قول العرب كلهم:

أَزيدُ أَخا وَرْقاءَ، إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا***فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ، فَخاصِمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويلُ (يريد عبارة: يا زيدُ الطويلُ السابقة) قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف، فهو بمنزلته، إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن، فالمضاف إذا وُصف به المنادى، فهو بمنزلته إذا ناديته؛ لأنه وصف لمنادى في موضع نصب، كما انتصب حيث كان منادى؛ لأنه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في (كلمة) الطويل لطوله. وقال الخليل: كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل كقولك: إِنَّ أَمْسَكَ قَدْ مَضَى»[1].

والحوار السابق زاخر بالأقيسة القائمة على علة المشابهة، فالمنادى يشبه "قَبْلُ" و"بَعْدُ" ويأخذ لذلك حكمهما، فهو إذا كان مفردا، رُفع وحُرم التنوين مثل "قَبْلُ" و"بَعْدُ" اللتين تبنيان على الضم في حال إفرادهما، كما في قوله تعالى: ﴿لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[الروم/ 4]. وإذا طال إما بالإضافة أو لأنه نكرة غير مقصودة موصوفة نُصب، كما تنصب "قَبْلُ" و"بَعْدُ" حين تضافان، فيقال: "قَبْلَكَ" و"بَعْدَكَ". وإذا نُعت المنادى المفرد بمفرد، جاز في النعت النصب؛ لأن محل هذا المنادى المضموم لفظا النصب، ولك أن تقول: إنه نعت مقطوع بتقدير "أَعْني". ويجوز في هذا النعت الرفع باعتبار لفظ المنادى، وساغ ذلك لاطراد الرفع في المنادى المفرد اطراده في المبتدأ والفاعل.

أما إذا وُصف المنادى المفرد بنعت مضاف، فإنه يتحتم فيه النصب ولا يجوز الرفع؛ لأنه بمنزلته لو كان منادى، والمنادى المضاف حقه النصب، فلا يجوز فيه إلا اعتبار المحل المنصوب.

ويلاحظ الخليل ملاحظة دقيقة في كلمة "أَمْسِ"، فإن أصلها النصب، وهي تبنى على الكسر إذا كانت مفردة، فإذا أضيفت رُدَّت إلى أصلها من النصب الذي يجري في الظروف.

ونلاحظ أن قياس الخليل كان يبنى على الكثرة المطردة من كلام العرب، مع نصه دائما على ما يخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا، من ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعا؛ لأنه لو كان هو المنادى لتقدمته أي، مثل: يا عَمْرُو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ...[2]، وبذلك يكون القياس في مثل: "يا زيدُ والحارثُ" الضم، يقول سيبويه: «قال

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2/ 182 وما بعدها.

[2] نفسه 2/ 187.

الخليل: من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدّ فيها الشيء إلى أصله "أي: إذا كان المعطوف مضافا"، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج: ﴿يَا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾[سبأ/ 10]، فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل: هو القياس كأنه قال: وَيَا حارِثُ»[1].

- **الشاذ والمهمل**: اتبع الخليل في إرسائه قواعد النحو والصرف المنهج نفسه الذي رسم به علم العروض، والمنهج الذي ألّف به معجم العين؛ حيث لاحظ في العروض الأوزان المهملة، كما نص في معجم العين على الألفاظ المهملة غير المستعملة التي لم تجر على لسان العرب. وسار على المنهج نفسه في بنائه للنحو وأقيسته، فقد كان ينص على الشاذ كما أسلفنا آنفا، وكان ينص على المهمل من أساليب العرب مما لا يدخل في أقيسة لغتهم، ومر بنا أنه كان ينكر مثل: "هو زيد منطلقًا". ويتضمن كتاب سيبويه عنه مادة واسعة من مثل هذا الأسلوب الذي لم يسمع عمن يوثق بعربيتهم[2].

ومن ذلك نصه على أن كلمة "أُخَر" وحدها هي التي تمنع من الصرف للوصفية والعدل دون أخواتها مثل: الطُّوَل والوُسَط والكُبَر والصُّغَر؛ لأنهن لا يكن صفة إلا وفيهن الألف واللام، بخلاف "أُخَر"، فإنها تجيء صفة بدونهما، ونراه ينص على أنه لا يقال: نِسْوَةٌ صُغَرُ، ولا هؤلاء نسوة وُسَطُ، ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر، فكل ذلك لم يأت في اللغة، أما "أُخَرُ" فقد خالفت هذا الأصل وجاءت صفة للمنكّر غير مقترنة بالألف واللام، ومن ثم تركوا صرفها[3]، ومن أجل ذلك قال النحاة بعده: إنها منعت من الصرف؛ لأنها معدولة عن الآخر ذات الألف واللام.

ولعله مما سبق يتضح بأن الخليل يعد بحق واضع النحو العربي في صورته المركبة، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة، أو من حيث ما يجري فيه من شواهد ومن علل وأقيسة، ونص على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصد بها إلى التمرين والتدريب.

قائمة المصادر والمراجع:

*** القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

2- ـــــــــــــــ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

3- ابن جني (أبو الفتح عثمان. ت: 392 ه)، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د ط)، (د ت).

4- ـــــــــــــــ، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، 1988.

5- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد. ت: 681 ه)، **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1978.

6- الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف. ت: 387 ه)، **مفاتيح العلوم**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي،

---

[1] سيبويه، الكتاب،2/ 187.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص54.

[3] سيبويه، الكتاب، 3/ 224 – 225.

بيروت، ط2، 1989.

7- **الداني** (أبو عمرو عثمان بن سعيد. ت: 444ه)، **المحكم في نقط المصاحف**، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط2، 1997.

8- **الزُّبيدي** (أبو بكر محمد بن الحسن. ت: 379ه)، **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

9- **الزجاجي** (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. ت: 337 ه)، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011.

10- **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت: 180ه)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1972.

11- **السيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت: 368 ه)، **أخبار النحويين البصريين**، تح: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي، مصر، (د ط)، (د ت).

12- **السيوطي** (جلال الدين عبد الرحمن. ت 911 ه)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تح: محمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، ط3، (د ت).

13- ـــــــــــــ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1964.

14- **ضيف** (شوقي)، **المدارس النحوية**، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983.

15- **أبو الطيب اللغوي** (عبد الواحد بن علي الحلبي. ت: 351 ه)، **مراتب النحويين**، تح: أبو الفضل محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط2، 2009.

16- **الفراهيدي** (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. ت: 175 ه)، **كتاب العين**، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، (د ط)، (د ت).

17- **القفطي** (أبو الحسن علي بن يوسف. ت: 646)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

18- **المخزومي** (مهدي)، **عبقري من البصرة**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989.

19- **ابن هشام الأنصاري** (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761ه)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط) 1991.